ISSN: 3006-7812 (Print)

Al-Rafidain Journal of Political Science

ISSN: 3006-7820 (Online)

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

The Impact of the Structural Configuration of the Arab Military Institution on Political Transition Paths: A Theoretical and Analytical Approach

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Mohammed Salih Shteeb
University of Mosul, College of Political Science, Iraq
Rusul Nabil Shaker
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:

Rusul.ps96@student.uomosul.edu.iq

Keywords:

Structure,
Political Transformation,
Military Institution,
Civil-Military Relations,
Democratic Transition

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

October 27, 2025

Revised:

November 22, 2025

Accepted:

November 30, 2025

Available online:

December 1, 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Abstract

The research discusses the concept of structure and political transformation and their role in explaining the nature of change in Arab states. It focuses on the military institution as a key actor whose role goes beyond security and defense to influencing transformation processes and political decision-making. It also highlights how its rigid structure and interventionist history have been decisive factors in either supporting or obstructing democratic transition. The study concludes that understanding the future of political transformation in the Arab world depends on an in-depth analysis of the military institution's structure and its roles.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

أثر التكوين البنيوي للمؤسسة العسكرية العربية في مسارات التحول السياسي: مقاربة مفاهيمية وتحليلية

أ.م. محمد صالح شطيب
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ العِراق
mohammedshteeb@uomosul.edu.iq

الباحثة رسل نبيل شاكر
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ العِراق
Rusul.ps96@student.uomosul.edu.iq

المُلخص

يناقش البحث مفهوم البنية والتحول السياسي ودورهما في تفسير طبيعة التغيير في الدول العربية، ويركز على المؤسسة العسكرية باعتبارها فاعلًا رئيسيًا لا يقتصر دورها على الأمن والدفاع، بل يمتد إلى التأثير في مسارات التحول وصنع القرار السياسي، كما يوضح كيف شكّلت بنيتها الصارمة وتاريخها التدخلي عنصرًا حاسمًا في دعم التحول الديمقراطي أو إعاقته، ويخلص البحث إلى أن فهم مستقبل التحول السياسي في العالم العربي مرهون بتحليل بنية المؤسسة العسكرية وأدوارها.

الكلمات المفتاحية: البنية، التحول السياسي، المؤسسة العسكرية، العلاقات المدنية العسكرية، التحول الديمقراطي.

المقدمة

تُشكّل المؤسسة العسكرية في العالم العربي أحد أبرز الفواعل الرئيسة في معادلة السلطة والسياسة، حيث لم يقتصر دورها على أداء الوظائف الدفاعية والأمنية، بل تجاوز ذلك إلى التأثير المباشر في مسارات التحول السياسي، سواء بدعم عملية التغيير أو بإعادة إنتاج السلطوية، وتنبع هذه المكانة من الخصوصية البنيوية للجيوش العربية، التي تشكّلت في سياقات استعمارية أو ثورية، وتداخلت بنيتها التنظيمية مع الانقسامات الاجتماعية والقبلية والطائفية، فضلًا عن ارتباطها الوثيق بمصالح اقتصادية وسياسية داخل الدولة.

لقد أظهرت التجارب العربية، لا سيما منذ اندلاع الانتفاضات في عام 2011، أنّ التكوين البنيوي للمؤسسة العسكرية يعدّ محددًا أساسيًا لتباين نتائج التحولات السياسية؛ ففي حين مثّلت بعض الجيوش عامل استقرار نسبي أو شريكًا في الانتقال، تحوّلت أخرى إلى عائق بنيوي أمام أي تغيير سياسي حقيقي، ما أفرز مسارات متباينة بين الانتقال الديمقراطي الجزئي، والانكفاء السلطوي، وحتى انهيار الدولة، ومن هنا تتجلى أهمية البحث في فهم طبيعة هذه البنى العسكرية، وكيفية انعكاسها على مآلات التحول السياسي في المنطقة.

أهمية البحث

تزداد أهمية هذه الدراسة مع تعقّد المشهد العربي الراهن، إذ لا تزال المنطقة تشهد منذ أكثر من عقد محاولات غير مكتملة للانتقال السياسي، تتداخل فيها العوامل البنيوية مع التوازنات الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق، برزت المؤسسة العسكرية بوصفها "اللاعب الحاسم" في رسم معالم المرحلة الانتقالية، سواء عبر دعم قوى التغيير أو عبر فرض قيود تعيد إنتاج النظم السلطوية بوسائل جديدة، وهو ما يفرض على الباحثين إعادة فحص العلاقة بين البنية العسكرية والتحول السياسي، بعيدًا عن التفسيرات السطحية التي تحصر دور الجيوش في الانقلابات أو الحياد.

مشكلة البحث

تُعدّ العلاقة بين التكوين البنيوي للمؤسسة العسكرية العربية ومسارات التحول السياسي من القضايا المحورية والمعقدة التي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة الحكم واستقرار الدولة، فالبنية العسكرية، بما تحتويه من خصائص تنظيمية واجتماعية وسياسية، قد تحدد قدرة الجيش على دعم الانتقال الديمقراطي أو تكريس السلطوية، كما أنها تؤثر في موازين القوى بين الفاعلين السياسيين والمدنيين، ومن ناحية أخرى، فإن مسار التحول السياسي يمكن أن يعيد تشكيل دور المؤسسة العسكرية ويؤثر في توازناتها الداخلية ومستوى استقلاليتها عن السلطة المدنية، وتتمحور إشكالية البحث حول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما الخصائص البنيوية التي تميز المؤسسة العسكرية العربية عن غيرها من الجيوش؟
- كيف تؤثر هذه الخصائص على أنماط تدخل الجيش في الحياة السياسية ومسارات التحول؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار التكوين البنيوي للمؤسسة العسكرية محددًا رئيسيًا لتباين نتائج التحولات السياسية في الدول العربية؟

فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة جدلية بين التكوين البنيوي للمؤسسة العسكرية ومسارات التحول السياسي، إذ يمكن أن يسهم التنظيم الداخلي واستقلالية المؤسسة العسكرية في دعم الانتقال الديمقراطي، بينما يؤدي تغلغل الولاءات الفرعية والهويات الاجتماعية والسياسية داخل المؤسسة إلى تكريس السلطوية أو الانزلاق نحو الصراعات الداخلية.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي–التحليلي في دراسة البنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية العربية وبيان أثرها في مسارات التحول السياسي، مع التركيز على طبيعة تدخلها وعلاقتها بمخرجات التغيير، كما استعان بالمنهج التاريخي لتتبع تطور دور المؤسسة العسكرية عبر المراحل التي سبقت موجة الانقلابات وصولاً إلى السبعينات والثمانينات، بهدف فهم السياقات التي أسهمت في ترسخ نمط تغيير الأنظمة بالقوة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: الإطار النظري تعريف البنية والتحول السياسي

المحور الثاني: بنية المؤسسة العسكرية العربية

المحور الثالث: أثر بنية المؤسسة العسكرية العربية في مسارات التحول السياسي

المِحور الأول: الإطار المفاهيمي لتعريف البنية والتحول السياسي

اولا: مفهوم البنية من الناحية اللغوية والاصطلاحية

إن لفظة "البنية" تعد من الألفاظ الشائعة في اللغة العربية منذ القدم، حيث وردت في مصادر اللغة والأدب بمعانٍ متعددة، ومع ذلك، فإن المعنى الأكثر تداولًا لها يرتبط بالبناء والمعمار، وقد أورد "لسان العرب" هذا المعنى تحت مادة "بنى"، حيث جاء فيه: "البنية: ما بنيته، وهو البِنى والبُنى"، ويضيف الجوهري: "البُنى، بالضم، مقصور، يشابه البِنى، وهو بُنية وبِنى، بكسر الباء، مقصور... وقد سمي البناء بهذا الاسم، لأنه يرتبط بموضع ثابت لا يتحرك أو ينتقل من مكان إلى آخر" (بن مكرم بن منظور، 1414ه).

إن الاصل اللغوي لكلمة بنية(structure)، فهو مشتق من الكلمة اليونانية: Struere، والتي تعني البناء أو الطريقة التي يقوم عليها بناء ما، ثم امتد المفهوم ليشمل وضع الاجزاء في مبنى ما من وجهة النظر الفنية المعمارية، وبما يؤدي اليه من جمال تشكيلي، وتشير المعاجم الاجنبية على ان فن المعمار يستخدم هذه الكلمة منذ منتصف القرن السابع عشر (فضل، 1980).

وفي لفظة "البنية" دلالات لغوية متباينة عدة، حيث يُقصد بها "البنيان" أو "الحائط"، كما في التعبير عن البنية المحيطة بالكعبة، كما يُستخدم مصطلح "البنى" بالضم المقصور للإشارة إلى البناء، ويقال "بنية" أو "بني" أو "بني" بكسر الباء مقصور، على غرار كلمة "جزية"، كذلك، يُقال "فلان صحيح البنية" بمعنى أن جسمه سليم ومتناسق (الرازي، 1979)، كما أن "البنية" تمثل نقيض الهدم، ويُفهم منها في السياق اللغوي التشييد أو البناء، حيث يرتبط بناء الكلمة بضرورة التثبيت في آخرها سواء بالحركة أو السكون دون تأثير عامل خارجي. وفي بعض الاستخدامات، تشير "البنات" إلى الترهات أو الأمور التي لا قيمة لها. بناءً على ما سبق، فإن "البنية" في السياق اللغوي تعكس معاني "البناء"، "المعمار"، و"التشييد" (رفيقة،2019).

من الناحية الاصطلاحية، يصعب الوصول إلى تعريف شامل ومحدد للبنيوية، إذ قدّم العديد من العلماء، سواء من الغرب أو العرب، تعريفات مختلفة لهذا المصطلح. بعض هذه التعريفات كانت شاملة، بينما ركز البعض الآخر على جوانب معينة فقط. ومن بين تلك التعريفات، ما يرى أن البنيوية هي "نظام منسق تتكامل فيه جميع الأجزاء من خلال روابط تماسك وتداخل، بحيث تصبح اللغة مجموعة منظمة من الوحدات أو العلامات المنطوقة التي تتفاعل فيما بينها، ويحدد كل منها الآخر بشكل تبادلي" (السعدني، 1987)، وقد عرفها آخرون بأنها: "تمثل ترجمة لمجموعة من العلاقات التي تربط بين عناصر متنوعة وعمليات أولية، تتميز بتنظيمها وترابطها" (فضل، 1980) ، من خلال هذا التعريف، يتضح أن البنية تتألف من شبكة علاقات مترابطة ومتماسكة، حيث يبقى كل عنصر مرتبطًا بالآخر، وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار البنية عنصرًا أساسيًا لفهم أي نظام أو نص وتفسيره بشكل منهجي.

ثانيا: مفهوم التحول السياسي من الناحية اللغوية والاصطلاحية

يعدُ التحول ظاهرة أساسية في الحياة الإنسانية عبر مختلف العصور وفي جميع جوانبها، وهو عملية طبيعية تخضع لها شتى مظاهر الوجود، كما يُمثل التحول سمة جوهرية للعالم المعاصر، الذي تتسارع فيه التغيرات بوتيرة متزايدة، مما يجعل التكيف معها أكثر تعقيدًا بالنسبة للإنسان.

ومعنى التحول في اللغة هو التنقل من مكان الى أخر، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى مكان اَخر أو من حال الى حال، وتحول عن الشيء: زال عنه الى غيره (ابادي، 1983)، وتحول فلانا بالنصيحة والموعظة، بمعنى توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ويقال ايضا تحول الرجل اذا حمل الكاره على ظهره، وحال الى مكان اخر أي تحول، وتحول ايضا: أي احتال من الحيلة، واحال الرجل : اتى بالمحال وتكلم به، واحال عليه أي أقبل: وحال الرجل يحول مثل تحول من موضع الى موضع (الجوهري، 2005).

وفي الاصطلاح يُعرَّف التحول: بأنه عملية انتقال من واقع قائم إلى واقع جديد، وهو شكل من أشكال التغيير الذي يُعد قانونًا ثابتًا في الوجود الإنساني، ويتميز التحول بكونه عملية حركية مستمرة، تنتج عن تفاعل مجموعة من العوامل المختلفة ضمن بيئات وظروف متعددة، مما يؤدي إلى تكوين حالة جديدة لم تكن موجودة مسبقًا(الحميد،1088) ، ويُعد التحول ظاهرة حتمية لا يمكن إيقافها أو تعطيلها، إذ يُشكل قانونًا عامًا يحكم تطور الطبيعة والمجتمعات، التي تتميز بحركيتها الدائمة، وعلى الرغم من أن التحول يسير في المجمل نحو التطور والتقدم، إلا أنه لا يتبع مسارًا خطيًّا مستقيمًا، بل قد يواجه عقبات وانتكاسات ناجمة عن عوامل داخلية وخارجية، وما يميز التحول في المجتمعات المعاصرة هو وتيرته المتسارعة، مدفوعةً بالتقدم العلمي والتكنولوجي المستمر(عمار ، 2006).

واما التحول السياسي فيعرف بأنه عملية انتقال الدولة من نظام سياسي إلى آخر، ويُنظر إليه غالبًا في الدراسات الأكاديمية باعتباره تحولًا نحو نظام ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية، وحماية حقوق الإنسان، وضمان الحريات العامة، ويركز هذا التحليل على التحول بوصفه انتقالًا من نظام شمولي، يستند إلى حكم الحزب الواحد، إلى نظام ديمقراطي يتيح تعدد الأحزاب ويوسع نطاق المشاركة السياسية، فيمثل التحول السياسي عملية ديناميكية تؤثر على طبيعة النظم السياسية، وهياكل السلطة، وآليات صنع القرار داخل الدولة أو المجتمع، بهدف إعادة توزيع السلطة أو تغيير شكل الحكم. ويمكن أن يكون هذا التحول تدريجيًا أو جذريًا، وقد يشمل تغييرات في البنية الدستورية، الأيديولوجية، والمؤسسية، أو في علاقة الدولة بالمجتمع(الزهيري، 2015).

واظهر استقراء التاريخ السياسي العالمي أن التحول السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق مصالح الشعوب، بل قد يسفر في بعض الحالات عن تدهور الأوضاع السياسية، خاصة عندما يؤدي إلى تفكيك مؤسسات النظام السياسي السابق دون وجود بدائل مستقرة، ويتجلى ذلك بوضوح في حالات الانقلابات العسكرية التي تستهدف الأنظمة الديمقراطية، حيث تُستخدم القوة للسيطرة على النظام السياسي وإقصاء المؤسسات الديمقراطية، مما يؤدي إلى استبدال الحكم المدني بنظام عسكري. وقد شهدت العديد من الدول الديمقراطية في أوروبا وآسيا والعالم العربي مثل هذه التحولات في مراحل تاريخية مختلفة (الزهيري، 2022).

ويعد التحول أو التغيير عملية حتمية تخضع لقوانين الطبيعة، إذ يحدث بشكل غير إرادي من حيث توقيته أو وقوعه من عدمه وعلى المدى الطويل، يتجه هذا التحول نحو الأفضل، رغم إمكانية تعرضه لعقبات وانتكاسات ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية، ومع ذلك، فإن وتيرته تتسارع في المجتمعات المعاصرة، بفضل التقدم العلمي (الزبيدي، 2013).

يشير مفهوم التحول السياسي إلى إجراء تعديلات دستورية وتنظيمية، فضلا عن تغييرات قيمية وفكرية، وتهدف إلى إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، كما يترافق هذا التحول مع ظهور مراكز سياسية واجتماعية جديدة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية(بدر الدين، 1999) ، وخلال هذه العملية يشهد النظامان السياسي والاجتماعي تغيرات ملحوظة حيث تحل قيم التعددية والتنوع والتنافس محل قيم الطاعة والوحدة التي تميز الأنظمة ذات الحزب الواحد(بدر الدين، 1999) ، كما يعكس هذا المفهوم عملية الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي، سواء كان مدنيًا أم عسكريًا، إلى نظام يتمتع بدرجة أعلى من الديمقراطية، ومع ذلك لا تخضع هذه العملية لقواعد ثابتة مما دفع بعض الباحثين إلى التأكيد على أن بعض الديمقراطيات قد تُجهض في مراحلها الأولى، في حين أن ديمقراطيات أخرى قد تواجه تحديات تعيق تحقيقها للدعم والمساندة الضروريين لاستمراريتها، لذلك يُنظر إلى عملية التحول الديمقراطي على أنها ظاهرة نسبية ومعقدة تتطلب وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين(حسن،2005).

المحور الثاني: بنية المؤسسة العسكرية العربية

تتسم المؤسسة العسكرية في الدول العربية ببنية تنظيمية هرمية صارمة تُعد من السمات المميزة لها مقارنةً بغيرها من مؤسسات الدولة، وتُبنى هذه البنية على أسس من الانضباط والطاعة، إذ يُلزَم كل فرد عسكري بالامتثال لتسلسل قيادي واضح ومحكم، ويستند هذا التنظيم إلى قواعد قانونية ودستورية تختلف من دولة لأخرى، تبعاً للخصوصيات السياسية والاجتماعية التي تحكم السياق الوطني لكل حالة، وتمثل هذه البنية الهرمية الإطار البنيوي الذي يضمن للمؤسسة قدرتها على أداء وظائفها الأمنية والدفاعية بكفاءة، مع التقيّد بالأطر القانونية التي تُحدد نطاق أدوارها وصلاحياتها داخل الدولة (بابلا، 2002).

وعلى المستوى الإدارية، تعكس هذه البنية المؤسسية درجة عالية من التنظيم والكفاءة ،ترتكز على تسلسل قيادي صارم يضمن الانضباط والتنسيق بين مختلف الوحدات والدرجات التنظيمية، ويُعزز هذا الهيكل الإداري باستخدام تقنيات وأنظمة معلومات مما يسهم في تحقيق مرونة تشغيلية واستجابة فعالة للمتغيرات الطارئة، وتتكامل هذه الخصائص الادارية والتنظيمية مع طابع الهيمنة العملياتية الذي يقوم عليه الهيكل العسكري(إسماعيل،2009)، اذ تحتكر المؤسسة العسكرية في الدول العربية أدوات القوة المادية، وتمتلك السيطرة الحصرية على وسائل العنف المشروع، بما يشمل الأسلحة والمعدات القتالية، وتشكل وحدات المشاة العنصر المحوري في هذا البناء العملياتي بفضل قدرتها العالية على الانتشار الميداني داخل الحدود الوطنية، ما يمنح المؤسسة بعداً مزدوجاً يجمع بين المهام الدفاعية ووظائف الأمن الداخلي، وفي المقابل، يبقى دور القوات البحرية محدوداً في العديد من الدول، بينما تحتل القوات الجوية موقعاً استراتيجياً في بعضها، نظراً لدورها الحاسم في المهام ذات الأبعاد السياسية والعسكرية الحساسة (نعمان واخرون،2002).

ويتكوّن الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية في الدول العربية من أربع مكونات رئيسة، تتكامل فيما بينها لتشكيل الإطار البنيوي الذي يضبط أداء المؤسسة وفاعليتها (الحسن، 2016):

1-البنية المادية: تشمل القواعد والمنشآت العسكرية، والمعدات القتالية واللوجستية، فضلا عن البنية التحتية التقنية والتنظيمية التي تُستخدم في عمليات التدريب والتمركز والانتشار.

2-العلاقات الاجتماعية الرسمية: وتتمثل في النمط المؤسسي الذي يحكم توزيع الأدوار والمهام داخل المؤسسة، وفق تسلسل قيادي صارم يضمن وضوح الصلاحيات والسلطات، ويُعزز الانضباط والتنسيق بين مختلف المستويات.

3-الأنظمة واللوائح: هي القواعد القانونية والتنظيمية التي تضبط سلوك الأفراد، وتحدّد طبيعة المهام والواجبات والمسؤوليات في السياقات الإدارية والميدانية، ويُعد التماسك عاملاً أساسياً في احترافية الجيش، إذ يؤدي ضعفه إلى تفكك الوحدات وتراجع الأداء في الحرب والسلم، ويُفضي إلى التسييس وضعف الانضباط نتيجة غياب المهمة الواضحة، مما يهدد استقرار المؤسسة العسكرية في أوقات الأزمات (Henderson,1985).

4-المنظومة القيمية: وتُشكّل الأساس الأخلاقي والثقافي الذي يحكم سلوك الأفراد، حيث تُرسّخ قيم الانضباط، والولاء للمؤسسة والدولة، والعمل الجماعي.

وتعد الهياكل التنظيمية، بنوعيها العمودي والأفقي، من الركائز البنيوية الأساسية التي يقوم عليها النظام البيروقراطي للمؤسسة العسكرية في الدول العربية، حيث تسهم بفاعلية في تنظيم سير العمل، وتوزيع المهام، وتنسيق الأدوار بين مختلف التشكيلات والوحدات، وتبرز أهمية هذه الهياكل بصورة خاصة في التشكيلات الكبرى، مثل الألوية والفرق والفيالق التي يُمكن تمثيل تنظيمها الداخلي من خلال خرائط تنظيمية توضح مواقع الوحدات، ووظائفها، وتسلسلها الإداري، وطبيعة العلاقات التبادلية فيما بينها(Janowitz,1959)، اذ يتمثل النمط العمودي في توزيع المسؤوليات ضمن تسلسل هرمي صارم، يبدأ من القيادة العليا ويتدرج نزولًا إلى المستويات الأدنى، ويتيح هذا التدرج وضوحاً في تحديد الصلاحيات، ويُعرّف بدقة نقاط اتخاذ القرار داخل المؤسسة، مما يضمن سلاسة إيصال الأوامر والتعليمات من القيادات إلى الوحدات التنفيذية عبر مستويات قيادية متوسطة، مثل قادة الفصائل والسرايا والألوية، ويُعزز هذا التنظيم من الانضباط والسيطرة المؤسسية، ويُسهّل عمليات الإشراف والمساءلة (الحسن،2016) ، أما الهيكل الأفقي، فيُعبّر عن البنية التخصصية للمؤسسة العسكرية العربية، حيث تتكامل الوحدات القتالية مع وحدات الدعم الفني والتقني، كوحدات المدفعية، والدروع، والهندسة العسكرية، وتعمل هذه التشكيلات تحت مظلة القيادة العمودية، مما يضمن تنسيق العمليات وتكامل الأدوار، كما يمثل التداخل البنيوي بين النمطين العمودي والأفقي عنصرًا حاسمًا في تحقيق الكفاءة التشغيلية، وتوزيع الموارد، وتوجيه الإمكانات نحو المهام المختلفة بكفاءة وفاعلية، ويُمثل هذا الدمج أحد جوانب القوة التنظيمية للمؤسسة العسكرية، بما يضمن قدرتها على أداء وظائفها المعقدة والمتعددة الأبعاد ضمن بيئة أمنية وسياسية متغيرة (الحسن،2016)، ويمكن تتبّع تطور التنظيم العسكري في العالم العربي عبر ست مراحل تاريخية متمايزة، عكست كل منها تحوّلات سياسية واجتماعية عميقة، وأسهمت في بلورة البنية العسكرية للدول العربية الحديثة. وقد ارتبط هذا المسار التاريخي بالتفاعل بين العوامل الحضارية والدينية، ومتطلبات بناء الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع، على النحو الآتي(الخوري، 1990):

1-مرحلة النشأة الإسلامية (مطلع الفتوحات – 750م)، شهدت هذه المرحلة الأولى انبثاق تنظيم عسكري ابتدائي مع انطلاق الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي، وقد تأسس هذا التنظيم على أسس عقائدية ودينية، تستند إلى مبدأ البيعة والولاء للخلافة، ما أضفى عليه طابعًا تعبويًا يعكس وحدة الدين والسياسة، شكّل هذا النمط أساسًا أوليًا للعلاقة بين القيادة العسكرية والسلطة السياسية في المجتمعات الإسلامية، واستمر حتى سقوط الدولة الأموية عام 750م.

2-مرحلة الازدهار العسكري (750م – القرن الخامس عشر)، مع قيام الدولة العباسية، تطور التنظيم العسكري باتجاه الاحتراف والتخصص، حيث ظهرت الجيوش النظامية، وتكرّس دور الجيش كمؤسسة دائمة، وبلغ هذا التنظيم ذروته مع المماليك، الذين أدخلوا آليات متقدمة للتجنيد والتدريب، وأسّسوا لنموذج عسكري محترف استمر لاحقًا ضمن البنية العسكرية للدولة العثمانية.

3-المرحلة السلطانية أو الملوكية (القرن الخامس عشر – منتصف القرن التاسع عشر)، تميّزت هذه المرحلة بانتقال الجيوش نحو نمط بيروقراطي، إذ أصبح الجيش جزءًا من جهاز الدولة يخضع لإدارة سلطانية مركزية، تراجعت آنذاك الحركية العسكرية الذاتية، وبدأت الوظيفة الإدارية والتنظيمية تطغى على الطابع القتالي التقليدي، مع سيطرة مركزية متزايدة من قبل السلطان أو الملك(الخوري،1990).

4-مرحلة الإصلاح العسكري (1839 – 1918)، ارتبطت هذه المرحلة بموجة الإصلاحات العثمانية المعروفة بالتنظيمات، التي تأثرت بالنماذج العسكرية الأوروبية، لا سيما الفرنسية والألمانية، وشهدت هذه المرحلة تحديثات كبيرة في بنية التعليم العسكري والتجنيد الإجباري، إلى جانب إعادة تنظيم الهيكل الإداري للجيش، وهو ما مهّد لظهور المؤسسة العسكرية الحديثة.

5-مرحلة التكوين الوطني (1918 – الاستقلال)، في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية، بدأت الجيوش الوطنية بالتشكل داخل كيانات استعمارية أوروبية، مثل الجيش العربي في ظل الانتداب البريطاني أو الفرنسي، وقد أدت هذه النواة العسكرية دورًا رئيسًا في حركات التحرر الوطني، كما حملت بصمات التأثيرات الغربية التي استمر بعضها حتى ما بعد الاستقلال.

6-مرحلة الإنماء والتنمية (منذ منتصف القرن العشرين)، مثّلت هذه المرحلة انتقالًا في وظيفة الجيوش من مؤسسات قتالية بحتة إلى فاعلين مركزيين في بناء الدولة الوطنية، فقد اضطلعت الجيوش بأدوار تنموية واجتماعية، تمثلت في المساهمة في البنية التحتية، والتعليم، والزراعة، ومشاريع التنمية الاقتصادية، إلى جانب استمرار دورها في حفظ الأمن والدفاع(الخوري، 1990)، بناء على ما تقدم، إن تحليل هذه المراحل يُظهر كيف شكّل التنظيم العسكري العربي نتاجًا لتفاعل معقد بين الدين، والسياسة، والإصلاحات الداخلية، والتأثيرات الخارجية، وقد أدى هذا المسار إلى بلورة مؤسسة عسكرية ذات طابع مركّب، تجمع بين عناصر تقليدية وحديثة، وتؤدي وظائف تتجاوز الإطار الدفاعي نحو التأثير في بناء الدولة وصياغة النظام السياسي.

المحور الثالث: أثر بنية المؤسسة العسكرية العربية في مسارات التحول السياسي

تعد المؤسسة العسكرية أحد أبرز الفواعل في تشكيل معادلات السلطة ومسارات التحول السياسي في العالم العربي، إذ لا تقتصر أدوارها على الوظائف الأمنية والدفاعية فحسب، بل تمتد لتصبح لاعباً محورياً في الحياة السياسية، خصوصاً في المراحل الانتقالية، فتتمتع المؤسسة العسكرية في السياق العربي بثقل نوعي لا يقتصر على كونها جهة سيادية تؤدي مهامها الدستورية، بل يتجاوز ذلك لتكون فاعلاً رئيساً في إدارة المشهد السياسي وصياغة مخرجاته، وإن كانت مثل هذه الأدوار تُعد شذوذاً عن القاعدة في الأنظمة الديمقراطية الغربية، أذ يُنظر إليها كظاهرة غير صحية، فإنها في التجربة العربية تأخذ طابعاً بنيوياً يبدو في كثير من الأحيان وكأنه أمر طبيعي أو حتى حتمي(سي الحمدي،2018)، وإن التداخل والتشابك القائم بين أدوار المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في السياق العربي يُظهر أن النموذج الغربي، الذي يقوم على الفصل الواضح والمحدد بين المؤسستين، لا يمكن إسقاطه أو تعميمه بشكل مباشر على الواقع العربي، نظراً لاختلاف السياقات التاريخية والسياسية التي شكلت العلاقة بين العسكري والمدني في كل منهما(الساقي،1990).

ويعكس هذا الدور امتداداً تاريخياً لعلاقة معقدة بين العسكر والسياسة، تتفاوت أنماطها وتأثيراتها باختلاف السياقات الوطنية والخصوصيات البنيوية لكل دولة، إن تكوين المؤسسة العسكرية(صالح، 2009)، من حيث بنيتها التنظيمية، وعقيدتها القتالية، ومصادر شرعيتها، ومدى اندماجها في النسيج المدني، يمثل عاملاً حاسماً في تحديد طبيعة تدخلها في الشأن السياسي، فبينما يؤدي بعض أنماط التكوين إلى تعزيز الاستقرار وتوفير دعم مرحلي للتحول الديمقراطي، يسهم بعضها الآخر في إنتاج أنظمة تسلطية أو إعاقة عمليات التحول السياسي برمتها.

فشهدت سبعينيات القرن العشرين تصاعدًا ملحوظًا لدور النخب العسكرية في عدد من الدول العربية، حيث تجاوزت المؤسسة العسكرية مهامها الأمنية التقليدية لتصبح فاعلًا سياسيًا مؤثرًا في صنع القرار، ويرتبط ذلك ببنيتها الصارمة والهرمية القائمة على الولاء والانضباط، مما عزز قدرتها على التدخل في الشأن السياسي، وقد تراوحت أدوارها بين الضغط السياسي

والمشاركة في صياغة السياسات، وصولًا إلى تغيير الحكومات وقيادة الانقلابات، وفي بعض الحالات جاء هذا الدور بتفويض من النخب المدنية في إطار علاقة مصلحية تقوم على تبادل الدعم والتمكين. وتجلى ذلك بوضوح في النظم التي تفتقر فيها السلطة السياسية لأدوات القوة الصلبة التي تحتكرها المؤسسة العسكرية، بما فيها القوة المسلحة، والانضباط الداخلي، وشبكات النفوذ الممتدة داخل مؤسسات الدولة(حماد،1987)، وقد أسهم هذا الواقع في ترسيخ أشكال متعددة من التبعية المتبادلة بين الطرفين(سي الحمدي،2018)، والسبب في ذلك يعود ان العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية، تختلف عن العلاقة في المجتمعات الغربية، وذلك بسبب اختلاف نموذج الدولة هنا عن نموذج الدول الغربية، وتأخذ العلاقة في الدول العربية ثلاث صور (جيش السلطة ، سلطة الجيش، الجيش الاهلي) (بلقزيز،2013).

ويعد نمط "الضباط السياسيين المستبدين" أحد أبرز تجليات التكوين العسكري في العالم العربي، إذ يجسد العلاقة المعقدة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، لا سيما في الدول التي تفتقر إلى تقاليد ديمقراطية راسخة ومؤسسات مدنية مستقلة، ويقوم هذا النمط على تمركز السلطة في يد قائد عسكري يتولى قيادة الدولة خلال مراحل التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مستنداً إلى شرعية نابعة من تاريخه العسكري أو من دوره في لحظة انقلاب أو انتقال سياسي، ويسعى هذا القائد إلى ترسيخ موقعه من خلال الظهور بمظهر مدني عبر آليات شكلية كإجراء انتخابات أو تبني أطر قانونية جديدة، دون أن يتخلى فعلياً عن أدوات السيطرة العسكرية، بل يعزز من نفوذ الأجهزة الأمنية والعسكرية لضمان ولائها وتحييد أي تهديد محتمل من داخل المؤسسة ذاتها(Kamrava,2000) ، ويكشف هذا النمط عن بنية عسكرية عربية تتجاوز أدوارها التقليدية في الدفاع الوطني، لتتحول إلى فاعل رئيس في الحياة السياسية والاقتصادية، بما يعكس تداخلاً عميقاً بين العسكر ومؤسسات الحكم في عدد من الدول العربية.

تتجلى هذه الحالة في تجارب كل من العراق، مصر، وسوريا، والجزائر، وليبيا في عهد القذافي، وموريتانيا، واليمن ، في هذه الدول أسست المؤسسة العسكرية النظام السياسي وشاركت في الحياة السياسية بدرجة محسوبة مع احتفاظها بالسلطة الفعلية، تُعد مؤسسة الرئاسة أبرز أدوات نفوذها، إذ غالبا يشغل هذا المنصب ضابط سابق يظهر بصفة مدنية، ويُعد الرئيس امتداداً للمؤسسة العسكرية التي دعمته في الوصول إلى الحكم، تقوم العلاقة بين الطرفين على تبادل الدعم؛ فالعسكريون يوجهون قرارات الرئيس، بينما يعتمد عليهم لضمان استقرار النظام بذلك، تبقى المؤسسة العسكرية فاعلاً مركزياً لا يمكن تجاوزه(غمازي، 2019)، ويقدم هذا الدور العسكري على أنه حصن للدولة في مواجهة الأطماع السياسية الخارجية، ووسيلة لصد محاولات فرض القيم الغربية على المجتمعات العربية(النقيب، 1996)، ومن هذا المنطلق، استمر النظام في تسويق نفسه عبر خطاب ديمقراطي شكلي، يُظهر الحاكم في صورة مدنية، في حين تبقى المؤسسة العسكرية الممسكة بالسلطة الفعلية وتعمل على توجيه السياسات الكبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(يزيد، 2012).

بينما تعتمد الأنظمة الملكية العربية نمطاً مميزاً في تنظيم علاقات المدني–العسكري، يقوم على دمج البعد القبلي ضمن بنية المؤسسة العسكرية، وهو ما يعبر عنه بمفهوم "المجتمع العسكري–القبلي" كما أشار إليه نزيه الأيوبي،" (الايوبي،2010) إذ يوظف الولاء القبلي كأداة مركزية لضمان السيطرة على القوات المسلحة، ويتيح هذا النموذج للقيادة الملكية إحكام قبضتها على

المؤسسة العسكرية من خلال هيكلة سلاسل القيادة العليا بما يتوافق مع انتماءات قبلية موالية للعائلة الحاكمة، ما يعزز من ولاء الجيش للنظام السياسي(Gabrielsen Jumbert, Maria,2014)،

وتبرز هذه الصيغة من العلاقة بشكل واضح في الملكيات الخليجية، التي تتسم بصغر مساحتها الجغرافية ومحدودية قدراتها البشرية والعسكرية، ما يدفعها إلى اللجوء إلى توظيف عناصر أجنبية لتعزيز البنية الوظيفية للجيش وسد النقص العددي، فضلاً عن ضمان ولاء غير قابل للتأثر بالانقسامات الداخلية، وفي المقابل، تتبنى الملكيات ذات الطابع "المدني" مثل الأردن والمغرب نمطاً مختلفاً نسبياً، إذ تتوافر لديها جيوش نظامية أكبر من حيث الحجم والقدرة، تتمتع بدرجة من الاستقلالية الوظيفية، إلا أن هذا الاستقلال يظل مضبوطاً من خلال منح الضباط، لا سيما أصحاب الرتب العليا، امتيازات اقتصادية ومادية سخية تستخدم كأداة سياسية لضمان استمرارية الولاء للنظام الحاكم، ومنع نشوء مراكز قوى موازية داخل المؤسسة العسكرية(Kamravat,2000).

وكان للتكوين العسكري في الدول العربية دورًا محوريا في تحديد مسارات التحول السياسي، ولا سيما في الأزمات والانتفاضات الشعبية، اذ لا يُعد مجرد بنية تنظيمية محايدة، بل يمثل متغيراً سياسياً مستقلاً يؤثر بشكل مباشر في مصير الأنظمة، سواء عبر التدخل الصريح في السلطة أو من خلال الحفاظ على امتيازات تجعل منه شريكًا غير منتخب في الحكم، وتظهر الدراسات أن الدور السياسي للجيوش يترك أثراً عميقًا على نشوء الديمقراطيات الجديدة وترسيخها أو إعاقتها، إذ يتراوح هذا الدور بين كونه قوة دافعة للتحول أو عقبة تعترضه(Kuehn,2017)، ويتجلى في نمطين رئيسيين: **النمط التنافسي**، حيث تتدخل المؤسسة العسكرية مباشرة في السياسة عبر الانقلابات أو التهديد باستخدام القوة، كما في مصر وسوريا، بما يؤثر حسماً في بقاء الأنظمة الاستبدادية أو انهيارها؛ و**النمط الوصائي**، الذي يتمثل في نفوذ غير مباشر وامتيازات مؤسسية، كما في تونس حيث أسهم حياد الجيش في انتقال سلمي رغم غياب الرقابة المدنية، بينما أدى ضعف التماسك في ليبيا واليمن إلى انخراط الجيش في الصراعات الأهلية وإفشال مسارات التحول(Kuehn,2017).

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن مفهومي البنية والتحول السياسي يمثلان مدخلين أساسيين لفهم طبيعة التفاعلات السياسية والاجتماعية في الدول، إذ لا يمكن مقاربة ظواهر التغيير والتحول دون الإحاطة بالأطر البنيوية التي تحدد شكلها واتجاهها. فـ"البنية" ليست مجرد هيكل ثابت أو تركيب مادي، بل هي شبكة من العلاقات المتداخلة التي تمنح النظام السياسي والاجتماعي تماسكه واستمراريته، في حين يعكس "التحول السياسي" حالة ديناميكية متواصلة تتجسد في انتقال المجتمعات والدول من أنماط حكم وأنساق مؤسسية إلى أخرى أكثر ملاءمة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

وقد أظهر التحليل أن المؤسسة العسكرية في العالم العربي تمثل أحد أبرز العوامل البنيوية المؤثرة في مسارات هذا التحول، إذ تجاوزت دورها التقليدي كأداة للدفاع وحماية الأمن القومي لتصبح فاعلاً رئيسياً في إدارة المشهد السياسي وصياغة مخرجاته ويرتبط ذلك ببنيتها التنظيمية الصارمة، واحتكارها لأدوات القوة، واندماجها في بنية الدولة، مما يجعلها عنصرًا حاسمًا في تحديد مسارات الانتقال السياسي، سواء بدعمها للتحول نحو الديمقراطية أو بإعاقته عبر تكريس أنماط سلطوية.

إن دراسة العلاقة بين البنية العسكرية والتحول السياسي في السياق العربي تكشف عن خصوصية تاريخية وبنيوية تجعل من الصعب إسقاط النماذج الغربية للفصل بين المؤسستين المدنية والعسكرية فهي علاقة معقدة تتراوح بين التعاون والصراع، بين الشراكة والهيمنة، وتُظهر أن فهم مستقبل التحولات السياسية في العالم العربي يظل رهينًا بمدى قدرة هذه المؤسسات على إعادة تعريف أدوارها في إطار الدولة الحديثة، والانتقال من فاعل مهيمن إلى شريك يخضع لمنظومة الحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

وبذلك، فإن أي تحليل لمسارات التحول السياسي في المنطقة لا يكتمل دون دراسة معمقة لبنية المؤسسة العسكرية وأدوارها، باعتبارها مفتاحًا لفهم طبيعة التغيير واتجاهاته، وحجر الزاوية في استقرار الدولة أو تعثر مشروعها الديمقراطي.

أهم الاستنتاجات

1. يمثل مفهوما البنية والتحول السياسي إطارين تفسيريين أساسيين لفهم طبيعة التفاعلات السياسية والاجتماعية؛ إذ لا يمكن تحليل ظواهر التغيير بمعزل عن الأطر البنيوية التي تشكل مساراته واتجاهاته.
2. البنية ليست مجرد هيكل ثابت بل هي منظومة علاقات متداخلة تمنح النظام السياسي والاجتماعي تماسكه واستمراريته، في حين أن التحول السياسي ظاهرة ديناميكية تعبّر عن انتقال المجتمعات من أنماط حكم ومؤسسات قائمة إلى أخرى جديدة تتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
3. تلعب المؤسسة العسكرية في العالم العربي دورًا بنيويًا محوريًا في تشكيل مسار التحول السياسي، نظراً لبنيتها التنظيمية الصارمة واحتكارها أدوات القوة وارتباطها الوثيق ببنية الدولة.
4. تجاوزت الجيوش العربية حدود الدور العسكري التقليدي لتتحول إلى فاعل سياسي مباشر يسهم في توجيه مخرجات المشهد السياسي، سواء عبر دعم مسارات التحول أو إعاقة الانتقال الديمقراطي.
5. العلاقة بين البنية العسكرية ومسارات التحول السياسي في السياق العربي علاقة معقدة ومتغيرة، تتراوح بين الشراكة والصراع، ولا يمكن إسقاط النماذج الغربية للفصل بين المؤسستين المدنية والعسكرية على هذا السياق.
6. فهم مستقبل التحول السياسي في العالم العربي مرهون بقدرة المؤسسة العسكرية على إعادة تعريف أدوارها ضمن إطار الدولة الحديثة، والانتقال من موقع الهيمنة إلى موقع الشريك الخاضع لسلطة القانون والنظام الديمقراطي.

الشكر والتقدير: الشكر والتقدير لجميع من قام بتزويدنا بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: لا يوجد تضارب في المصالح.

التمويل: لا نملك أي مصالح مالية متضاربة أو علاقات شخصية معروفة من شأنها أن تؤثر على هذه الدراسة.

مساهمات المؤلفين: المؤلف الأول : المنهجية والكتابة – المراجعة والتحرير. المؤلف الثاني : التصور، معالجة البيانات، المنهجية، الكتابة – المسودة الأصلية.

المصادر

1. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب (ج4). بيروت: دار صادر.

2. إسماعيل، عميرة. (2009). دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
3. الأيوبي، نزيه. (2010). تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الادبي، (بيروت: دار الافاق الجديدة للنشر،1980).
4. بابلا، دلشاد محمود صالح. (2012). دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية الداخلية 1980–2002. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
5. بدر الدين، إكرام عبد القادر. (1999). اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا. في م. س. سليم، & س. ص. عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في آسيا (ص. 201). القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
6. جفال، عمار. (2006). المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي. في ك. المنوفي، & ي. الصواني (محرران)، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (ص. 175). بنغازي: المركز العربي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
7. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (2005). معجم الصحاح (ج3). بيروت: دار المعرفة.
8. الحسن، إحسان محمد. (2016). علم الاجتماع العسكري (ط2). عمان: دار الأوائل للنشر.
9. حسن، إيمان. (2005). تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر 1983–2003 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
10. حماد، مجدي. (1987). العسكريون العرب وقضية الوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج4، ط1، المجلد1، (بيروت: دار صادر، 1414ه).
11. الخوري، فؤاد إسحق. (1990). العسكر والحكم في البلدان العربية (ط1). لندن: دار الساقي.
12. الرازي، محمد بن أبي بكر. (1979). مختار الصحاح (ط1). بيروت: دار الكتاب العربي.
13. الزبيدي، قاسم علوان. (2013). دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي. مجلة آداب الفراهيدي، (15).
14. الزهيري، ستار شدهان شياع. (2015). الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
15. الزهيري، ستار شدهان. (2022). أثر التحول السياسي والاقتصادي في لاتفيا على تطور النظام الديمقراطي والاقتصاد الوطني. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 1(44).
16. الساقي، فؤاد. (1990). العسكر والحكم في البلدان العربية. بيروت: دار الساقي.
17. السعدني، مصطفى. (1987). المدخل اللغوي في نقد الشعر. الإسكندرية: دار المعارف للنشر.
18. سي حمدي، عبد المومن، & بن مرزوق، عنترة. (2018). العلاقات المدنية العسكرية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة العربية: دراسة تحليلية. مجلة دفاتر سياسية، (19).
19. صالح، دلشاد محمود. (2009). دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية (1980–2002) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة.
20. صايغ، يزيد. (2012). فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
21. طرشي، رفيقة. (2019). البنية الصوتية في شعر نزار قباني: دراسة في مختارات من قصائده (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب واللغات.

22. عبد الحميد، حسين. (1988). التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
23. العوفي، محمد. (2024). الجيش والسلطة السياسية في الدول النامية–العربية: مطارحات فكرية في بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 4(2).
24. غماري، طيبي. (2019). الجندي والدولة والثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
25. فضل، صلاح. (1980). نظرية البنائية في النقد الأدبي. بيروت: دار الآفاق الجديدة للنشر.
26. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (1983). القاموس المحيط (ج3). بيروت: دار الفكر العربي.
27. نعمان، عصام وآخرون. (2002). الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
28. النقيب، خلدون حسن. (1996). الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية (ط2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
29. Henderson, D. (1985). Cohesion: The human element in combat. Washington, DC: National Defense University Press.
30. Janowitz, M. (1959). Sociology and the military establishment. New York: Russell Sage Foundation, University of Michigan
31. Kamrava, M. (2000). Professionalization and civil-military relations in the Middle East. Political Science Quarterly, 115(1),
32. Kartveit, B., & Jumbert, M. G. (2014). Civil-military relations in the Middle East: A literature review. Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute.

Kuehn, D. (2017). Midwives or gravediggers of democracy? The military's impact on democratic development. Democratization, 24(5),